

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر وآفاق تطورها في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة

The Reality Of The Small And Medium Enterprises Manufacturing Food Products In Algeria And The Prospects For Its Development Under The New Industrial Strategy

سامي حمودة¹، كمال زموري²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - الجزائر، s.hamouda@univ-jijel.dz

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميله - الجزائر

k.zemouri@centre-univ-mila.dz

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 20 أكتوبر 2025

القبول: 15 مارس 2026

النشر: 31 مارس 2026

المؤلف المراسل

سامي حمودة

البريد الإلكتروني:

s.hamouda@univ-jijel.dz

حقوق النشر © 2026، جامعة عبد

الحفيظ بوالصوف، ميله. هذه مقالة ذات

وصول مفتوح بموجب ترخيص CC BY-NC-ND

.NC-ND

الاقتباس المقترح

حمودة، س. و زموري، ك. (2026). واقع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر

وآفاق تطورها في ظل الاستراتيجية

الصناعية الجديدة، مجلة اقتصاد المال

والأعمال، المجلد 10، العدد 1، ص ص

238-257.

الملخص: تهدف الدراسة إلى وصف وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر، وكذلك تحليل آفاق تطورها في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة. توصلت الدراسة إلى أن عدد تلك المؤسسات عرف نموا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، كما ساهمت في تحقيق بعض جوانب التنمية من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، توفير فرص العمل ومحاولة التصدير إلى الأسواق الخارجية، لكن هذه المساهمة تبقى دون الامكانيات المتاحة بسبب جملة من المعوقات أبرزها ضعف التكامل مع القطاع الزراعي، نقص البحث والتطوير وتقادم التجهيزات والتكنولوجيا المستخدمة لدى بعض هذه المؤسسات. أوصت الدراسة بضرورة تدخل الدولة بآلياتها المختلفة لتوفير الشروط الموضوعية لترقية تلك المؤسسات من خلال وضع استراتيجية صناعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مواصلة الإصلاحات، تأهيل العنصر البشري وتوسيع أداء حاضنات الأعمال.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ صناعة غذائية؛ استراتيجية صناعية جديدة.

Abstract: The aim of study is to describe the status and position of small and medium enterprises manufacturing food products in Algeria, as well as analysis of its development prospects under the new industrial strategy. The study concluded that the number of these enterprises experienced significant growth during the period of study. It also contributed to achieving some aspects of development by providing basic needs for citizens, providing job opportunities and attempting to export to foreign markets. However this contribution remains below the available potential due to a number of obstacles, most notably the weak integration with the agricultural sector, reduce of research and development, and the obsolescence of the equipment and technology used by some of these enterprises.

The study recommended that the state should intervene with its various mechanisms to provide the objective conditions for the promotion of these enterprises, through the setting of a global industrial strategy, taking into account the continuation of reform, particularly banking reform, qualifying the human element and expanding the performance of business incubators.

Keywords: Small and medium enterprises; food industry; new industrial strategy.

م إ م أ مقدمة.

رغم الأهمية الاستراتيجية التي أولتها الجزائر للقطاع الصناعي منذ الاستقلال إلا أنها لم تنجح في خلق قاعدة صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني المفرط بقطاع الطاقة، وفي هذا الصدد يمكن القول أن المؤشرات المتواضعة للصناعة في الجزائر يتطلب حلولاً وإصلاحات جديدة للقطاع الصناعي من خلال دعم المؤسسات الموجودة، وتطوير صناعات جديدة تضمن توسيع النسيج الصناعي ليكون قادراً على تلبية الحد الأدنى من الحاجات الوطنية من بعض المنتجات الصناعية.

238

وهكذا يتضح أن جهود السلطات الجزائرية ترمي إلى بعث قطاع الصناعات الغذائية من خلال توجيه القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذا المجال من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً أن طبيعة السوق الوطنية تتميز بطلب متزايد على المنتجات الغذائية خاصة ذات الاستهلاك الواسع. وفي الجزائر نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في ظل حماية الدولة واحتكارها، ومع تطور سياسة الدولة نحو انفتاح السوق تنفيذا للاتفاقيات الدولية، وما أنتجه ذلك من مناخ تنافسي كبير أصبح من الضروري على تلك المؤسسات بذل كل المجهودات من أجل البقاء والمنافسة.

1.1. إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

. ما هي مراحل تطور الصناعة في الجزائر؟ وفيما تتمثل أهم المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة؟

. ماذا نعني بالصناعة الغذائية؟ وما هي أهميتها الاقتصادية والاجتماعية؟

. ما وضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر؟

1.2. أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية ودورها في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، فمن خلال هذه المؤسسات يتحقق الاندماج بين الاستثمار الزراعي والصناعي، وامتصاصها للبطالة ومحاولة التصدير إلى الأسواق الخارجية، وقد سعت الجزائر منذ بداية إصلاحاتها الاقتصادية إلى تنمية ودعم هذه المؤسسات، وسنت لأجل ذلك العديد من القوانين ومنحت الكثير من التسهيلات.

وتزداد أهمية الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الجزائر، وذلك نظراً لاعتماد الجزائر على الواردات من أجل تغطية احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في السوق العالمية، وعليه فإن جهود الدولة تتطلب إعداد استراتيجية لقطاع الصناعات الغذائية محورها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتم تفعيل دورها ومساهمتها الإيجابية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

1.3 أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ دراسة وتقييم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر؛
- ✓ تحديد أهم معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر؛
- ✓ الكشف عن بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ حصر أهم الأسباب والمعوقات التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر، بالإضافة إلى إبراز آفاق تطور هذه المؤسسات في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

4.1 منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، وذلك من خلال القيام بدراسة إحصائية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر

وآفاق تطورها في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة. وقصد الإلمام بجوانب هذه الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

المحور الثاني: مفهوم الصناعة الغذائية وأهم الفروع المشكلة لها بالجزائر.

المحور الثالث: تشخيص مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر.

5.1. الدراسات السابقة

في إطار السعي للحصول على ما تم إجراؤه من بحوث ودراسات حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة، تم الحصول على مجموعة من الدراسات منها:

- دراسة "شريف عبد الحفيظ" (2018/2019) بعنوان "إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 1-356، هدفت الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر وبيان مدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث التغييرات الهيكلية المنشودة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع تطور السياسات الصناعية وتحليل مؤشرات القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة من سبعينات القرن الماضي إلى غاية سنة 2016، مع الاستعانة بالنموذج التحليلي لـ"ماكميلان ورودريك".

توصلت الدراسة إلى أن الصناعة لا تزال خيارا استراتيجيا من أجل تطوير الاقتصاد الوطني، غير أن أدائها عرف تراجعا ملحوظا منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وضعفا في التنافسية، ومحدودية في خلق القيمة المضافة وتنوع الصادرات، إلى جانب وجود اختلالات مؤسسية. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة استراتيجية صناعية جديدة وواضحة من أجل تعزيز التنسيق المؤسسي بين القطاعات المختلفة، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم الابتكار والتكوين بما يضمن إعادة بعث القطاع الصناعي وتحقيق تنوع اقتصادي مستدام.

- دراسة "سواحلية ايمان وآخرون" (2024) بعنوان "واقع الصناعات الغذائية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2011-2020)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 11، العدد 2، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، الجزائر، ص 23-43، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية وإبراز أهميتها الاقتصادية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على أدائها ومدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الغذائية في المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، بالاستناد إلى تحليل المؤشرات المعتمدة في تقرير الديوان الوطني للإحصائيات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر نتيجة العراقيل التي تعيق تطوره، والتي أثرت بشكل كبير على هذه الصناعة، مما لا يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية في الجزائر. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تشجيع الصناعات الغذائية المحلية من خلال تسهيل عملية الحصول على التمويل والإعفاءات الضريبية، ودعم المؤسسات الناشئة وتوفير لها بيئة مشجعة للابتكار لتطوير منتجات غذائية جديدة.

- دراسة "رحماني جهاد وديب كمال" (2022) بعنوان "دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة

تيازة - الجزائر، ص ص 117-136. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم القطاع الخاص والهيئات الداعمة له في الجزائر، كما تم التطرق إلى واقع الصناعات الغذائية ومراحل تطورها وأثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات عليها وعلى مكانة القطاع الخاص فيها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجهود التي بذلتها السلطات الحكومية في دعم القطاع الخاص والصناعات الغذائية قد جعلت من القطاع الخاص مهيم على الصناعة الغذائية في الجزائر، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ على الأغلبية في القطاع مع وجود مجمعات كبرى، وأن مؤسسات الصناعة الغذائية الخاصة أبرزت مكانتها من خلال مساهمتها في الاقتصاد الوطني مقارنة مع مؤسسات القطاع العام.

- دراسة "قرون نورهان" (2017) بعنوان "قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر: دراسة تحليلية (هيكل - سلوك)"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص ص 159-175، هدفت الدراسة إلى استعراض وضع الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وذلك بتحليل هيكل وسلوك هذا القطاع، وذلك من أجل معرفة جدوى الامكانيات والمجهودات التي وضعتها الدولة لتطوير هذا القطاع وفق ما هو مخطط له.

توصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر لا يزال في بداية مرحلة النمو كونه يشهد تحسن بسيط وملحوظ بسبب اهتمام الدولة به واتخاذها التدابير والسياسات لترقية هذه الصناعات، وأيضا كون هذه السلع ذات استهلاك واسع ولا زالت الدولة عاجزة على تلبية الطلب عليها إلى حد الآن. ومن أجل مرور هذا القطاع إلى مرحلة النضج، أوصت الدراسة بضرورة التوجه نحو الاستراتيجيات التعاونية والابتكار المفتوح من خلال التطبيق الفعلي للعناقيد الصناعية كآلية لتعزيز التصدير والحد من الاستيراد المفرط والذي أدى إلى عجز الميزان التجاري، إضافة إلى تحسين الممارسات التسويقية التي تساهم في تحسين صورة المنتج الغذائي الجزائري في ذهن المستهلك وتوزيعه محليا.

م.إ.م.أ

241

من خلال عرضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، يمكن القول أن هذه الدراسات كلها تناولت أحد متغيرات الدراسة من زوايا جزئية أو كلية عامة دون الربط المباشر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية والاستراتيجية الصناعية الجديدة، فدراسة "شريف عبد الحفيظ" (2018/2019) ركزت على القطاع الصناعي ككل وأثره في التغيرات الهيكلية دون التعمق في قطاع الصناعات الغذائية أو خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما انصبت دراستنا "سواحلية إيمان وآخرون" (2024) و"قرون نورهان" (2017) على تحليل واقع الصناعات الغذائية وأدائها الاقتصادي وهيكلها وسلوكها، دون تحليل آفاق تطورها في إطار التحولات التي أفرزتها الاستراتيجية الصناعية الجديدة. في حين ركزت دراسة "رحماني جهاد وديب كمال" (2022) على دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية، دون تخصيص تحليل معمق لإشكاليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التنافسية، الابتكار، والتكامل القطاعي.

وعليه تتميز الدراسة الحالية بتقديم إطار نظري واحصائيات من خلال تركيزها على دراسة وتحليل وضعية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر، ومدى مساهمتها في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري من أجل أحداث التغيرات الهيكلية المنشودة وتحقيق التنمية، أي أنها تحصر مجال الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية دون غيرها من المؤسسات الكبيرة، مما يثري هذه الدراسة باستعراض مكانتها وكذا إبراز آفاق تطورها في ظل

الاستراتيجية الصناعية الجديدة القائمة على دعم المؤسسات الناشئة وتعزيز الابتكار، وتحسين حوكمة القطاع الصناعي، وذلك سعياً لبناء قطاع صناعي تنافسي ومستدام قادر على المساهمة الفعالة في تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التغيير الهيكلي للاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاجي.

2. معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

يتطلب تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها، والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية الحالية والمستقبلية، ومن أجل تحسين قدرة القطاع الصناعي على خلق آفاق لتطوير الاقتصاد الجزائري، يمكن التركيز على الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الأجنبية، والصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري.

1.2. مراحل تطور الصناعة في الجزائر:

سعت الجزائر عقب الاستقلال إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي، حيث تم العمل منذ البداية وبشكل مباشر على خلق قاعدة إنتاجية قوية بتسطير برامج استثمارية معتبرة بلغت قيمة مخصصاتها المالية 994,5 مليار دج على مدار الفترة 1967-1989، وأعطيت الأولوية فيها لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع، غير أن ظهور مجموعة من الاختلالات على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية، دفع الحكومة إلى اعتماد آليات السوق للنهوض بالقطاع الصناعي خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار النفط سنة 1986، والتي من بينها الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رضوان، 2012، الصفحات 75-80):

م إ م أ

242

1.1.2 مرحلة التخطيط (1967-1979): يصنف النموذج التنموي الجزائري في هذه المرحلة تحت تسمية "نموذج الصناعات المصنعة" الذي ارتبط بالاقتصاديين "فرانسوا بيرو" و"ديستان ديرنيس"، هذا النموذج يعتمد على إقامة صناعات ثقيلة تقوم بجر بقية الفروع والقطاعات الأخرى، وكانت المؤسسة العمومية هي الرافد الأساسي لعملية التصنيع، وقد شهدت هذه الفترة تأسيس قاعدة الصناعة الوطنية ببناء المركبات الصناعية الكبرى في عدة فروع منها الحديد والصلب، الميكانيك، المنسوجات، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

وقد كانت أهداف المخطط الجزائري خلال الفترة 1967-1979 توجيه وربط الاقتصاد إلى الداخل والقطيعة مع نموذج الربط الخارجي، بالإضافة إلى الربط العمودي لمختلف فروع الصناعة، وقد عرفت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصناعة في هذه الفترة أداء جيداً، بلغت القيمة المضافة الصناعية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام معدل 14,52%، ارتفعت نسبة النمو للإنتاج الصناعي العمومي 11,2% مع بلوغ التشغيل في الصناعة معدلات جيدة في المتوسط 12,2% من إجمالي الوظائف، كما بلغت نسبة الاستثمار قياساً إلى الناتج الداخلي الخام 28,3% خلال المخطط الرباعي الأول، و40,4% خلال المخطط الرباعي الثاني، لكن وعلى الرغم من هذا الجهد التنموي الكبير لم يمكن فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية.

2.1.2. مرحلة إعادة هيكلة الصناعة (1980-1999): منذ بداية الثمانينات بدأت الجزائر بالتوجه نحو سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية الوطنية على أساس أن حجم تلك المؤسسات الكبير يشكل بيروقراطية، وقسمت كل مؤسسة إلى عشرات الوحدات بهدف خوصصتها مستقبلاً، وبعد

انخفاض الأسعار العالمية للبترول سنة 1986، لجأت الجزائر إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ما أدى إلى تفاقم المديونية، ونتيجة لهذه الأوضاع تم تنفيذ إجراءات تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإعادة توجيه الاستثمارات وتلبيح شروط تدخل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذا ما سمح بخصوصية المؤسسات العمومية في سنة 1988.

وبسبب هذه التعديلات دخلت الصناعة الجزائرية مرحلة الركود والتراجع، وهذا ما ترجمته الانخفاضات الكبيرة التي أصابت المؤشرات الاقتصادية الكبرى للصناعة الجزائرية كانخفاض معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي العمومي بـ 2,7%؛ وتدني نسبة الاستثمار إلى 26,1% بسبب انخفاض العائدات من العملة الصعبة نتيجة الصدمة البترولية، مما أجبر المؤسسات على اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل لتمويل استثماراتها؛ وانخفاض التشغيل في القطاع الصناعي إلى مستوى 10,3% ونسبة واردات من المواد الصناعية تمثل حوالي 89,9% من الواردات الإجمالية، في حين لم تتجاوز الصادرات الصناعية 4,3% من إجمالي الصادرات وانخفاض مؤشر الإنتاج في الصناعات التحويلية إلى 63,1% سنة 1997.

من هنا بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات جديدة من خلال إعطاء المؤسسات استقلالية أكبر، حيث تم تأسيس المؤسسة العمومية المستقلة كمؤسسة تجارية لا علاقة لها بالخزينة العمومية، وإنشاء صناديق المساهمة التي عوضت فيما بعد بشركات قابضة عمومية، وكذا إنشاء صندوق لتطهير ديون المؤسسات العمومية والمقدرة بـ 208 مليار دج في نهاية سنة 1998.

3.1.2. مرحلة الاستراتيجية الجديدة للصناعة (2000- إلى يومنا هذا): برز في هذه المرحلة القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي لرفع مستوى إنتاجية المؤسسات الوطنية، باعتباره يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة وتحقيق التنمية المحلية، قامت الحكومة خلال هذه المرحلة باعتماد ثلاثة برامج مهمة من أجل بعث الصناعة الوطنية بقيمة مالية تجاوزت 350 مليار دولار، أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة 7,5 مليار دولار، وثانيها برنامج دعم النمو 2005-2009 بقيمة 60 مليار دولار، ثم البرنامج الثالث لدعم النمو 2010-2014 بقيمة 286 مليار دولار، لكنه لم يقابل هذا الإنفاق الضخم للأسف أي تطور في أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات (عروب و بوسبعين ، 2022).

قامت السلطات العمومية سنة 2016 بتبني نموذج جديد للنمو من خلال رسم خطة متوسطة وبعيدة المدى (إلى غاية 2030)، وذلك بغية أحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يستدعي صرامة أكبر في تسيير النفقات العمومية، ومردودا جباناً أكبر، مع العمل على إنشاء قاعدة إنتاجية وطنية عصرية وتنافسية من خلال تحسين مناخ عمل المؤسسات، وترقية الإنتاج الوطني، ومحاربة كل العوائق بما فيها البيروقراطية، وكان هذا النموذج الجديد مدفوع بالأساس بالوضعية الصعبة التي واجهها الاقتصاد الجزائري ابتداء من سنة 2014 بسبب انهيار أسعار المحروقات، التي أدت إلى انتهاء سياسة التقشف التي شملت تجميد العديد من الاستثمارات التي تم تسطيرها بموجب المخطط الخماسي 2015-2019 (شريف، 2019).

ومن هذا المنطلق، تم في مرحلة الاقلاع (2016-2019) اعتماد مقاربة ميزانية يتم تحيينها على ضوء الوضع المالي للبلاد مع الابقاء على أهداف النمو وبناء اقتصاد ناشئ، أما المرحلة الانتقالية (2020-2025) فيتم فيها تدارك التأخر المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني بمضاعفة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وتعبئة موارد إضافية للاقتصاد بالاعتماد على السوق المالية الوطنية، ومرحلة الاستقرار (2026-2030) التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني من خلال رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة الإجمالية

لتصل 10% سنة 2030، ودعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة الصناعية، وعصرنة القطاع الفلاحي قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق تحول طاووي وتنوع الصادرات من أجل نمو اقتصادي مستدام.

3. المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

تهدف الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى التطوير المكثف للأنشطة الصناعية التي تدخل في إطار سياسة دعم حرية المبادرة وترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي، وعليه تركز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية (Ministere de l'industrie et des mines, 2019):

1.3. اختيار القطاعات المراد ترقيتها وتشجيعها:

شملت عملية اختيار القطاعات الصناعية المراد ترقيتها عدة مراحل منها التعريف بالفروع الصناعية ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية، وكذا تحليل القدرة التنافسية لتلك الفروع وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للفروع المستهدفة، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولية، ومن ثم عرض استراتيجية الصناعة الملائمة التي يتم تبنيها انطلاقاً من تحديد الخيارات المتتابعة وعناصر تنفيذها.

2.3. التوزيع (الانتشار) القطاعي للصناعة:

يتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة، هذه الاستراتيجية تتبع هي الأخرى التوجه العام للاهتمامات الوطنية في مجال الصناعة و القطاعات المرافقة لها ، كما تتبع إمكانات الوطن الهيكلية و توفر الثروات.

3.3. الانتشار المكاني للصناعة:

هو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، حيث يجب أن لا يقتصر الأمر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، بل يجب أن تنتهج رؤية أكثر حداثة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة أو المناطق المتخصصة، وتطور هذه الأخيرة سيسمح بخلق تعاون من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلى هياكل البحث والتكوين والخبرة.

4.3. تطبيق دقيق لسياسات التطور الصناعي:

تغطي سياسات التطور الصناعي أربع مجالات رئيسية هي:

- تطوير المؤسسات: يندرج تطوير وتأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة أهدافها وأنماط تسييرها.
- الابتكار وخلق الأفكار: من خلال وضع نظام وطني للابتكار داعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.
- تنمية الموارد والمهارات البشرية: لتتوافق مع التكنولوجيا والحداثة الصناعية.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: يتم حشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الضخمة.

4. مفهوم الصناعة الغذائية وأهم الفروع المشكلة لها بالجزائر

تعد الصناعة الغذائية أحد أهم فروع الصناعات التحويلية الرئيسية، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للسكان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، ومحاولة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

1.4. مفهوم الصناعة الغذائية

هناك تعاريف كثيرة مقدمة للصناعة الغذائية نذكر منها ما يلي (بودري، 2014، صفحة 3):

- الصناعة الغذائية هي الفرع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية، وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في غير موسمها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.
- كما يمكن أن نعرف الصناعة الغذائية بأنها الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة والكيمياء والهندسة لتحويل المواد الخام أو الوسيطة إلى منتجات جديدة تعود على البشرية بالنفع.
- وتعرف أيضا بأنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة، وذلك بفضل طرق التحويل والحفظ والتغيير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.
- من التعاريف السابقة نستخلص أن "الصناعة الغذائية هي إحدى فروع الصناعة التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية إلى منتجات غذائية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة بالاعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة، وهي بذلك مفصل هام في السلسلة الغذائية ووسيط بين الحقل والمائدة".

2.4. أهمية الصناعة الغذائية

م إ م أ

245

- تكتسي الصناعة الغذائية أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة يمكن إيجازها فيما يلي (مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع و المأمول، 2014)
- المساهمة في توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب وتلبية تفضيلات المستهلك؛
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح بحمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها؛
- حماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية والاستفادة من المنتجات الزراعية في وقتها وبغير وقتها؛
- معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك من خلال ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة بفضل أنظمة التخزين والتكييف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية؛
- الحفاظ على الخامات الزراعية في فترة دورة إنتاجها للاستفادة منها في غير موسمها وتضمن ازدهار الزراعة؛
- خفض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- المحافظة على استقرار الأسعار في السوق بطرح المنتجات المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج؛
- تسمح بالعدول عن الاستيراد، كما تعتبر موردا لكسب العملة الصعبة المتأتية من التصدير.

3.4. بعض النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية بالجزائر

- تتكون الصناعات الغذائية بالجزائر من فروع رئيسية مثل تحويل الحبوب (طحين، عجائن)، الألبان ومشتقاتها، زيوت المائدة، تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات، تصنيع اللحوم، السكر والحلويات وغيرها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:
- الجدول رقم (1): أهم فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

الفروع	الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
النشاط	الجبن ياغورت مواد حليبية	شراب الليمون شراب غازي الصودا العصير شراب غير كحولي مياه معدنية مشروبات أخرى	الطماطم الهريسة السّمك الخضر الزيتون	الدقيق القهوة علف خليط	العجائن الغذائية عطور غذائية خضر وفواكه التمور	الشكولاتة السكريات حلويات حلويات جافة بسكويت	الزيوت لب الزيتون زيت الزيتون الخل

المصدر: (بوشارب، 23 و24 نوفمبر 2014)

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى أهم الفروع المشكلة للصناعات الغذائية وهي كالتالي:

✓ **فرع المطاحن:** يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة تستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي، وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة. عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث تتوفر على 80 مطحنة، أو المملوكة للقطاع الخاص الذي تتوفر على 350 مطحنة، وقد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل التي تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة 1998، للإشارة فإن هذه المطاحن وصلت سعة إنتاجها إلى 4 مليون قنطار من السميد و6 مليون قنطار من الفرينة، مع العلم أن الجزائري يستهلك بين 100 و128 كلغ في السنة من الدقيق، وهذا ما يؤكد على أن هذا الفرع يحقق نتائج إيجابية ويساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية.

✓ **فرع الزيوت:** يضم مجموع الزيوت التي يتم استخلاصها من البذور الزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية أو بطرق صناعية، وقد تميز هذا الفرع بضعف الإنتاج ولا يغطي حاجيات البلاد سوى بنسبة 8%، ورغم هذا فإن القطاع الخاص شهد عن طريق مؤسسة (CEVITAL) تطورا ملحوظا في سعة تحويله وإنتاجه للزيت الصناعي، حيث بلغ معدل 500 ألف طن، لكن رغم الجهود المبذولة من المؤسسات العامة أو الخاصة لم تتمكن من تغطية الطلب الوطني، تاركة المجال للسلع الأجنبية المستوردة بسبب ندرة المادة الأولية وارتفاع تكاليفها في السوق الدولية.

✓ **فرع الحليب ومشتقاته:** عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب، ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة الناشطة في جمع وتحويل الحليب، وقد ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني، إلى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته، وهذا بطاقة إنتاج قدرها 0,9 مليار لتر في السنة، وإلى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسات ووحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1,5 مليار لتر.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للحليب ومشتقاته، فإن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 40% من احتياجات السوق الوطني، رغم الدعم الذي تقدمه الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار، مع العلم أن

معدل استهلاك الفرد الجزائري للحليب يقدر بـ 100 لتر في السنة، وهذا ما يؤدي في المستقبل إلى ارتفاع حاجيات الجزائر من هذه المادة الغذائية الأساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

✓ **فرع السكر:** يعتبر من فروع الصناعة الغذائية التي تتطلب استثمارات كبيرة نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار. وفيما يتعلق بإنتاج السكر فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تمويل السوق الوطني حيث وصل إنتاج مؤسسة (CEVITAL) حوالي 500 ألف طن سنويا، في حين بلغ إنتاج القطاع العام حوالي 250 ألف طن، ورغم أن قدرات الإنتاج الوطني تبدو كبيرة إلا أنها لا تغطي حجم الطلب الوطني، حيث بلغت نسبة العجز في هذا الفرع حوالي 25%، مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل قدره 8%، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة.

✓ **فرع المشروبات:** يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية، حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا نظرا لتزايد الطلب المحلي، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر سنة 1980، أصبح يقدر بـ 1,5 مليار لتر في سنة 2009، وبالنسبة للمشروبات الغازية فقد قدر الطلب المحلي عليها في سنة 2004 بـ 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية وإقبال كبير من المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات.

✓ **فرع مصبرات الطماطم:** يقوم هذا الفرع بعملية تصبير الطماطم، ورغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم، إلا أن الإنتاج الوطني يقوم بتغطية الطلب المحلي بـ 40% خلال الفترة 1985-1989، وتحسنت هذه النسبة إلى متوسط قدره 60% خلال الفترة 1995-2000، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة المساحة المزروعة خاصة بعد لجوء الفلاحين إلى البيوت البلاستيكية، والاستثمار في الولايات الصحراوية (أدرار، الوادي...).

✓ **فروع أخرى للصناعات الغذائية:** تشمل الصناعات ذات التحويل الثانوي، وهي عبارة عن عملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الأولى، وتضم فرع صناعة الخبز والحلويات، فرع العجائن الغذائية، فرع صناعة البسكويت، كما أن هناك فروع أخرى للصناعات الغذائية مثل مشتقات الحليب، الخضار والفواكه المعلبة، الأسماك المعلبة وغيرها. وقد زاد نشاطها وإنتاجها منذ منتصف التسعينات نتيجة زيادة عدد المنتجين الخواص، إلا أنها تبقى بعيدة عن النتائج المرجوة منها رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر وخصوصا الزراعية كمدخلات لهذه الصناعة.

تساهم هذه الفروع عن طريق مزيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الكبيرة في بعث قطاع الصناعات الغذائية من خلال توجيه القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذا المجال، خصوصا أن طبيعة السوق الوطنية تتميز بطلب متزايد على المنتجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع.

5. تشخيص مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر تحولات عميقة نتيجة التطور التكنولوجي، التزايد الديموغرافي والانفتاح الاقتصادي، وفي ظل هذا التحول سيتم تقديم صورة حول ملامح قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، مروراً بذكر مساهمة وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وصولاً إلى تحليل وبيان بعض العوائق التي تعترض تنمية هذه المؤسسات، إضافة إلى آفاق تطورها.

1.5. مكانة الصناعة الغذائية ضمن خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر

تظل مساهمة الصناعة الغذائية في تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان جد محدودة، ولعل أهم ما يؤكد ذلك التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر وتبعتها للسوق الدولية (عبدالحق، 2011، صفحة 189)، حيث أن فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية بلغت 10.978 مليار دولار بين جانفي ونهاية شهر ديسمبر 2025، في حين أن الصادرات قدرت بـ 276 مليون دولار فقط (ministere du commerce, 2025)، فهذا الفارق بين الواردات والصادرات يبين عجز الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. وحضي هذا القطاع باهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية خلال السياسات التنموية الاقتصادية رغم أن اهتمامهم كان أكبر بالمشاريع المهيكلية في الصناعات المصنعة والصناعات الاستخراجية، وتشير الإحصائيات أن نسبة 21% من المشاريع الاستثمارية سنة 1982 كانت موجهة نحو قطاع المنتجات الغذائية وتحت إشراف الدولة واحتكارها، لكن التغير الديناميكي في هيكل الصناعة الجزائرية وبالأخص قطاع الصناعات الغذائية كان بعد النصف الثاني من عقد التسعينات في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق بظهور وانتشار نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (لطرش، 2015).

2.5. اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع المنتجات الغذائية في تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية قطاعا حيويا تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح أهميتها من خلال العناصر التالية:

1.2.5. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر: شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنتجات الغذائية - سيما تلك التابعة للقطاع الخاص - تطورا ملحوظا يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات ص م المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2013-2022

السنة	عدد م ص م قطاع الصناعات التحويلية	عدد م ص م في قطاع الصناعات الغذائية	النمو %	م ص م الغذائية من إجمالي م ص م الخاصة
2013	73073	21624	7,06	2,78
2014	78108	23075	6,71	2,70
2015	83701	24746	7,24	2,64
2016	89597	26635	7,63	2,60
2017	94930	28816	7,43	2,68
2018	99865	30590	6,15	2,67
2019	103621	31997	4,59	2,68
2020	106049	32884	2,77	2,67
2021	109919	34418	4,66	2,67

م إ م أ

248

2022	115992	37437	8,77	3,04
------	--------	-------	------	------

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: (MDPI, 2025)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في تزايد مستمر، ونرى عددها بمعدل نمو 73.12% خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، لتشكل في مجملها 32.27% من النسيج الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وتفسر هذه الزيادة التدريجية وبنسب متقاربة سنويا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية نتيجة للإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص والتي نذكر منها التخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار التي سمحت بتشجيع إنشاء وترقية هذه المؤسسات.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنتجات الغذائية يجب أن ينمو بشكل متوازي مع ارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي، هذا الأخير يعرف تزايدا كبيرا في مقابل نمو عدد المؤسسات بوتيرة أقل، الأمر الذي قد يرهن امكانية استمرار الإنتاج (كرار و حول، 2023).

2.2.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في التشغيل:

تعد الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تساهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل وسجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بميدان المنتجات الغذائية خلال الفترة 1999-1990 تقهقرا تدريجيا نظرا للجوئها إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي وخصوصية المؤسسات، وهذا ما أدى إلى تراجع مساهمته في التشغيل التي انخفضت من 5% في 1990 إلى أقل من 3% من إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر سنة 1999 (لطرش، 2015، صفحة 197).

وفي الفترة ما بين 2000-2010 ونتيجة للاستقرار السياسي والأمني الذي عم البلد، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب ميزه الارتفاع الكبير في أسعار البترول، سجل زيادة في عدد العمال خلال هذه الفترة بـ 22,7% حيث وصل عدد الموظفين إلى 3.2 مليون أجير سنة 2013 (بوزيدي، 2013)، كما لوحظ في العشر سنوات الموالية تطور في قيمة تعويضات الأجراء المنتسبين للقطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في ميدان الصناعات الغذائية خلال الفترة 2013-2022. والتي تعكس زيادة عدد العمال ونمو الطلب على منتجات القطاع كما قد تعكس هذه الأرقام تحسن أجور عمال هذا القطاع نظرا للنتائج الإيجابية التي يسجلها سنة بعد سنة خاصة من حيث اسهامه في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (3): تطور قيمة تعويضات الأجراء المنتسبين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دج

السنة	القطاع العام	الأهمية %	القطاع الخاص	الأهمية %	المجموع	الأهمية النسبية %
2013	15059.8	02.30	29462	02.64	44521.8	02.52
2014	17830.9	02.49	32477.5	02.83	50308.4	02.70
2015	16351.8	02.12	35562.9	02.88	51914.7	02.59

02.83	60905.7	03.11	43230.8	02.31	17674.9	2016
02.76	61500.3	02.97	43240.4	02.37	18259.9	2017
02.64	64466.2	02.98	46927.8	02.03	17538.4	2018
2,55	67475,31	2,86	48277,41	2,01	19197,9	2019
2,60	65426,9	3,02	48670,5	1,85	16756,4	2020
2,75	74338	3,15	54073,6	2,05	20264,4	2021
2.91	84569.1	3.27	58499.3	2.28	21387.6	2022

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: (ONS, 2025)

م إ م أ

250

يبين الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية لتعويضات الأجراء في القطاع العام تتناقص سنة بعد أخرى، فبعدما كانت تشكل نسبة 2.30% من مجموع الكتلة الأجرية في الاقتصاد الوطني سنة 2013، واستمر انخفاضها لمدة ثم عادت للارتفاع بدءاً من سنة 2022 حيث أصبحت تشكل 2.28%، وفي مقابل ذلك فإن مساهمة القطاع الخاص في الكتلة الأجرية ممثلاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية عرف نمو طفيفاً خلال نفس الفترة حيث انتقل من 2.64% إلى 3.27%، ويفسر هذا بقدرة استيعاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية التابعة للقطاع الخاص لعدد أكبر من العمالة كل سنة في ظل وجود مشاريع استثمارية ضمن برامج الاستثمار الوطني.

3.2.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في تكوين القيمة المضافة يوضح الجدول التالي التطور الذي عرفته القيمة المضافة خلال الفترة 2013-2022 ومساهمة القطاعين العام والخاص في ذلك، إضافة إلى الأهمية النسبية كما يلي:

الجدول رقم (4): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دج

السنة	القطاع العام	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	المجموع
2013	36307.2	12.71	249173.2	87.29	285480.4
2014	41715.1	12.85	282826.8	87.15	324542
2015	46359.8	13.10	307360.8	86.90	353720.6
2016	48805.3	12.52	340776.7	87.48	389582

408116.9	87.52	357172.4	12.48	50944.5	2017
433407.2	87.21	377943.6	12.79	55463.6	2018
450460.7	87.56	349346.3	22.44	101114.4	2019
464344.5	71.10	330129.3	28.90	134215.2	2020
476329	67.81	323477	32.09	152852	2021
568481	59.1	335959	40.90	232522	2022

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: (ONS, 2025)

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن هناك زيادة مستمرة في القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال الفترة 2013-2022 سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، هذه الزيادة يمكن إرجاعها بصفة خاصة إلى مساهمة القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، أما القطاع العام فتعد مساهمته في إجمالي القيمة المضافة المنتجة قليلة مقارنة بإمكانيات الدولة، ويرجع هذا إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العام بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية، ومن ذلك اهتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاسنها للتطورات التكنولوجية والرقمية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاجية متطورة نسبيا، وتخضع لعمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية. وللإشارة يعد قطاع المنتجات الغذائية والتبغ أحسن القطاعات نموا من حيث القيمة المضافة خلال السداسي الأول من سنة 2025، حيث نمت القيمة المضافة بـ 5.6% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2024. (ONS, 2025).

م إ م أ

4.2.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في التجارة الخارجية

251

قطاع المنتجات الغذائية في الجزائر قطاع يعتمد على الاستيراد والمؤشرات التالية تبين ذلك.

الجدول رقم (5): تطور مساهمة المنتجات الغذائية في الميزان التجاري للجزائر لفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دولار

السنة	صادرات م الغذائية	واردات م الغذائية	رصيد الميزان
2013	319	7605	7285-
2014	260	8666	8606-
2015	238	9314	7897-
2016	328	8223	8089-
2017	350	8438	8200-
2018	373	8573	8287-
2019	408	7694	7286-
2020	437	7723	7286-

8301-	8877	576	2021
10100-	10369	269	2022

المصدر: إعداد الباحثين بناء على (-التقرير السنوي، 2020-2024، التقرير الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، جوان

(2025

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تزييدا مستمرا في قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة 2013-2022 حيث سجلت فاتورة استيراد المنتجات الغذائية ارتفاعا بمعدل 36.34%، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر الكبير على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلي من المواد الغذائية، مما يعكس ضعف الانتاج المحلي. والملاحظ أنه خلال هذه السنوات كانت هناك أزمة في الغذاء العالمي خاصة بعد سنة 2020 بسبب تبعات أزمة كوفيد على أسواق الغذاء في العالم وارتفاع الطلب عليه مقارنة بالعرض العالمي الذي عرف انخفاضا بسبب سياسة الغلق العالمي التي تبعت أزمة كوفيد 19 ، وتدهور سلاسل التوريد العالمية التي دفعت بأسعار الغذاء إلى الارتفاع.

كما يبين الجدول السابق أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية قد سجلت تدبدا ملحوظا، حيث انتقلت من 319 مليون دولار سنة 2013 إلى 576 مليون دج في أحسن ظروفها سنة 2021، ثم عادت إلى التدهور بشكل كبير سنة 2022، حيث لم تتعد 276 مليون دولار نتيجة القرارات الظرفية المتخذة من قبل السلطات العليا في البلاد بمنع تصدير قطاع كبير من المنتجات الغذائية بسبب أزمة الغذاء العالمية التي تبعت أزمة كوفيد 19.

م إ م أ

252

وبالرجوع إلى حالة الميزان التجاري للمنتجات الغذائية، يلاحظ أن هناك عجز تجاري غذائي دائم حيث تستورد الجزائر أكثر بكثير مما تصدر في المجال الغذائي، مما يشير إلى ضعف القدرة التصديرية لقطاع الصناعات الغذائية المحلية، فالميزان التجاري يظل في حالة عجز مستمر طيلة الفترة 2013-2022، ويرجع ذلك إلى عدم مرونة جهاز الإنتاج الوطني لتغطية الطلب المحلي المتنامي على المنتجات الغذائية، وارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية.

3.5. معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية و آفاق تطورها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر كغيرها من المؤسسات

الصناعية مجموعة من العوائق والتحديات أهمها (زرقين و فوزي ، 2014):

- زيادة الواردات على حساب الصادرات نتيجة لسياسات الدولة في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، فقد أدى ذلك إلى دخول المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية، فالتنافس بين المنتجات الأجنبية والمحلية سيدفع إلى تحول ولاء المستهلك الجزائري باتجاه المنتجات الأجنبية المستوردة ذات الأسعار التنافسية والجودة العالية؛

- افتقاد الاقتصاد الجزائري إلى استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية؛

- هشاشة البنية التحتية للصناعة وعدم مواكبة ما هو موجود منها لتحديات الفترة؛

- عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل لبنة أساسية لتطوير الصناعات الغذائية مثل الزراعات التحويلية؛

- عدم الاهتمام بمراكز البحث والتطوير الصناعي سواء من قبل مؤسسات القطاع العام أو القطاع خاص؛

- عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعة الأغذية المختلفة

- محدودية قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مصادر التمويل التي يحتاجونها؛
- الغش في السلع المحلية واتساع ظاهرتي التهريب والإغراق في السوق الجزائرية وإشكالية السوق الموازية؛
- صعوبات المحيط المؤسسي كصعوبة الحصول على العقار الصناعي، الضغط الجبائي والتكاليف الاجتماعية؛
- عدم توافق التعريفات الجمركية التي تحفز النشاط التجاري على حساب النشاط الإنتاجي، التشريعات المعقدة التي أدت إلى بيروقراطية إدارية، ضعف الخدمات والوساطة البنكية؛
- تذبذب التوريد بالمواد الأولية سواء من الأسواق الداخلية بسبب تذبذب الإنتاج على المستوى الداخلي وبسبب القيود المفروضة على استيراد المواد الأولية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2025؛
- انفتاح اقتصادي غير مدروس قد يؤدي إلى زوال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح مما سبق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بالجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم للفرد الجزائري، وأنها بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية حتى تحقق النمو الإيجابي المستدام، ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته المؤسسات العالمية، وفك ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، وفي هذا السياق تدخلت الدولة لإعادة تأهيل تلك المؤسسات عن طريق برنامج "PNDAGRO" من خلال الحث على تحفيز الاستثمار، تأهيل المؤسسات وتسهيل استيراد تجهيزات ومعدات إنتاجية حديثة في مجال التعبئة والتغليف، توفير الخدمات الداعمة كالنقل المبرد، أماكن التخزين وغيرها، تشجيع إقامة المناطق الصناعية وتطوير السلاسل العنقودية المتكاملة (Les Clusters).

إن قيام صناعات غذائية في الجزائر بصفة عامة، وتشجيع الدولة لقيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا المجال بصفة خاصة من خلال الاستراتيجية التنموية التي تتبناها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية، بل كان جزئيا، فمساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية، وهذا يكون له أثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية، وستظل هذه الأخيرة معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب، السكر والزيوت... التي يبقى الأمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور قائما، وعليه فإن التبعة الشديدة لقطاع الصناعات الغذائية ومعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخارج في مجال المنتجات الزراعية الغذائية، سوف يعرضها إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية.

كما أن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل لدى الدولة ما لم يتم تحقيقه، وعليه فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تطوير قطاع الصناعات الغذائية، ولهذا يجب معالجة مشكلة المؤسسات الزراعية والفلاحين، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في آن واحد من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية من قبل القطاع غير الرسمي والمنتجات الغذائية المستوردة.

إن قطاع الصناعات الغذائية كغيره من القطاعات الصناعية الأخرى سيعرف مستقبلا تحديات كبرى خصوصا في ظل مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان بنود اتفاق الشراكة مع التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، ويتمثل هذا التحدي في كون البلاد ومؤسساتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته وفعاليتها قد يكبح فرص نمو الصناعة الوطنية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية بصفة خاصة،

كما حدث لقطاع النسيج في تونس والذي بسبب اتفاق الشراكة وتحرير التجارة أغلقت الكثير من المؤسسات التونسية دون استثناء.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بشدة الانفتاح على العالم الخارجي، وخضوع نمو الاقتصاد الوطني بشكل كبير إلى الأسواق البترولية، يلزم على الجزائر ومؤسساتها وبصفة حتمية تنوع مصادر النمو وزيادة كمية منتجاتها الغذائية وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة، وهذا سيكون من الصعب تحقيقه ما لم يتبها محيط فعال يتوفر على خدمات عصرية كفيلة بتسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، والقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية استثمارات تلك المؤسسات.

إن آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذه المؤسسات، وتمكينها من إنشاء مصانع تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي، وبالتالي تحريك الصناعة الوطنية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وبما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المنتجات الغذائية. وعليه فإن القدرة على دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية، وتوفير المناخ الملائم لها يعتبر من التحديات الكبرى التي ستواجه تلك المؤسسات مستقبلا، وهو تحدي مرتبط بالمتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني في ظل التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

م.إ.م.أ

6. خاتمة:

254

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية دورا في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، ومن خلال هذه المؤسسات يتحقق الاندماج بين الاستثمار الزراعي والصناعي، لكن للأسف تواجه هذه المؤسسات صعوبات تحد من آفاق تطورها، وتضعف قدرتها على إحلال الواردات من العالم الخارجي بمنتجات محلية، وبغية تحديد استراتيجية للتصنيع تهدف لزيادة كفاءة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية وتحسين قدرتها التنافسية، تسعى الدولة الجزائرية إلى تخصيص الموارد الكافية لدعمها وتنشيطها حتى تكون مؤسسات فاعلة ضمن مشروع التنمية المستدامة. من خلال ما تقدم نصل إلى النتائج التالية :

- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2013-السداسي الأول 2022، حيث انتقل عددها من 21640 مؤسسة في سنة 2013 إلى 37437 مؤسسة في سنة 2022، مسجلة بذلك معدل نمو يقدر بـ 73.12% خلال هذه الفترة، أي بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بحوالي 7%؛

- إن مساهمة القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في الكتلة الأجرية ثابت تقريبا خلال الفترة ويفسر هذا الثبات بقدرة هذه المؤسسات على استيعاب عدد أكبر من العمالة كل سنة في ظل وجود مشاريع استثمارية ضمن برامج الاستثمار الوطني.

- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصنعة للمنتجات الغذائية بنسبة 60,02% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية خلال سنة 2024، مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز

39,98%؛ لكن المؤسسات العمومية ورغم المشاكل التي تعاني منها حافظت على مساهمتها في ناتج القيمة المضافة.

- يظل الميزان التجاري للمنتجات الغذائية في حالة عجز مستمر طيلة الفترة 2008-2024، حيث انتقل عجز الميزان التجاري من - 7694 مليون دولار سنة 2008 إلى -10702 مليون دولار سنة 2024، ويدل هذا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أمام تحديين مهمين، الأول متعلق بتغطية السوق بمتطلباته من المنتجات الغذائية المحلية الصنع، والثاني استدراج المستهلك الجزائري وتوفير له منتجات وطنية ذات جودة عالية توازي جودة المنتجات المستوردة.

- تعتبر الصادرات الغذائية ضئيلة جدا أين بلغت مقدار 0,56% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2024، والتي تمثل سوى 7.19% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصدير بعض المنتجات الغذائية مثل مشتقات الحليب، السكر، المشروبات الغازية والمعدنية، التمور وغيرها، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وتوفير بعض النقد الأجنبي؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية من عدة مشاكل ومعوقات تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال، منها عدم وجود التنسيق الجيد بين البنوك والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم المساعدات المالية من جهة، وبيروقراطية الإدارة من جهة أخرى.

على ضوء النتائج السابقة، ومن أجل رفع المساهمة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة للمنتجات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، وتكوين قوة اقتصادية جديدة تمكن من دعم مداخل الخزانة العمومية إلى جانب مداخل قطاع المحروقات مستقبلا، لا بد من تدخل الدولة بآلياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية لترقية تلك المؤسسات من خلال:

- تأهيل العنصر البشري باعتباره العامل الأساسي الذي يمكن أن يوفر الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر هذه الأخيرة على العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية؛

- تجاوز الممارسات البيروقراطية خصوصا على مستوى بعض الإدارات مثل الجمارك والإدارة الجبائية؛

- تطوير المنظومة المصرفية، تشجيعها على وضع الآليات المناسبة لتمويل المشاريع وتقديم القروض؛

- رعاية واحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تطوير وتوسيع حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات والمراكز التقنية الصناعية كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة تبني الدولة لفكرة العقار الصناعي المتكامل وجعله في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- وجب دعم عمليات التصدير خاصة من الجانب التقني وإحاطتها بجملة من التسهيلات الكفيلة بإعطاء دفع قوي لصادرات المواد الغذائية، كمراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات وإيصال المساعدات التمويلية الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التصدير وولوج الأسواق الدولية.

م.إ.م.أ

255

Travaux cités

MDPI. (2025). *bulltins d'information statistique de la pme n 14 au n 42*. Alger:

Ministere de l'industrie et des mines.

- Ministere de l'industrie et des mines. (2019, octobre 01). *www.mdipi.gov.dz*.
Récupéré sur *www.mdipi.gov.dz*: <http://www.mdipi.gov.dz/?/la-reliance-de-la-production>
- ministere du commerce. (2025, 10 08). *Bilan du commerce exterieur*. algerie: ministere du commerce.
- ONS. (2021). *Les comptes economique de 2001 a 2021*. alger: ministere desfinace algerien.
- ONS. (2022). *Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique de l'année 2008 à 2021*. Algerie.
- ONS. (2025). *Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique de l'année 2021-2024*. Algerie.
- ONS. (2025). *Les comptes nationaux trimestriels, 1er trimestre 2025*. ALGERIE: ONS.
- (s.d.). *التقرير السنوي، 2020-2024، التقرير الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، جوان*. (s.d.).
Récupéré sur 2025.
<https://www.bank--of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf>
- بودري ش، متطلبات ترقية و دعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الجزائر في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف (p. 3).
- بوزيدي ح. أ. (-، -، 2013). استخدام منهجية بوكس جينكز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر-السميد نموذجا. رسالة ماجستير. بسكرة، بسكرة، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.
- حاجي، أ. & بوعزيز، ن. (2017). دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. 2009-2015. مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و العلوم الإنسانية، 412-414.
- رضوان، ع. (2012). دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر.. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر.
- زرقين، ع. & فوزي، ع. (2014). إشكالية الإستثمار في قطاعات الصناعات الغذائية في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية لجامعة أم البواقي. 155-157.
- عبدالحق، ت. (2011). دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية. مجلة الباحث، (9) 189-200.
- عروب، ر. & بوسبعين، ت. (2022). أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عملية التنمية الاقتصادية، حقائق و افاق. الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة (p. 146). مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

- كرار، م. ع. &، لحول، ع. (2023). الأمن الغذائي بالجزائر، دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي. 1990-2020 *مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية* 5(1) 34، .
- لطرش، ذ. (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. *مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير لجامعة سطيف*. 195،
- مصنوعة، أ. (2014). نوفمبر. (23-24) الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع و المأمول. pp. 9-10.
- مصنوعة، أ. (s.d.). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمول. (p. 9).
- شريف، ع. ا. (إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني) أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. ص ص 102-113.
- سواحلية، إيمان، وآخرون. (2024). واقع الصناعات الغذائية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2011-2020). *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، (2) 11، 23-43. مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.
- قرون، ن. (2017). قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر: دراسة تحليلية (هيكل-سلوك). *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، (8) 1، 159-175. جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية.
- رحماني، ج. &، ديب، ك. (2022). دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2019. *دفاتر البحوث العلمية*، (1) 10، 117-136. جامعة تيبازة - الجزائر.